صندوق بيتك كابيتال لأسواق النقد بالدولار الأمريكي
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للفترة من 21 يوليو 2024 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2025

برج الشهيد، الدور الأول
شارع خالد بن الوليد، شرق
ص.ب: 25578، الصفاة 13116
الكويت

تليفون : 6999 2242 965+
فاكس: 1666 2240 965+
www.bdo.com.kw

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة / حاملي الوحدات المحترمين
صندوق بيتك كابيتال لأسواق النقد بالدولار الأمريكي
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لصندوق بيتك كابيتال لأسواق النقد بالدولار الأمريكي ("الصندوق") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للفترة من 21 يوليو 2024 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2025، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة من 21 يوليو 2024 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2025 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية").

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مبينة بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص بمسؤوليات مراقب الحسابات بشأن تدقيق البيانات المالية الوارد بهذا التقرير. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت وقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. بإعتقادنا أن ادلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق حول البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتولى مدير الصندوق مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الإستمرار في النشاط ككيان مستمر والإفصاح، حيثما انطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي ما لم يكن بنية مدير الصندوق تصفية الصندوق أو وقف عملياته أو عندما لا يكون لديه بديلاً واقعيا سوى القيام بذلك.

يتولى مدير الصندوق مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب حسابات يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يعتبر درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيظهر دائماً الخطأ المادي في حالة وجوده. يمكن أن تنتج الأخطاء من الغش أو الخطأ ويتم اعتبارها مادية، بشكل فردي أو مجمعة، إذا كان متوقعا أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها والتي يتم اتخاذها بناء على هذه البيانات المالية.

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاما مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل مدير الصندوق.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام مدير الصندوق لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالاحداث أو الظروف والذي يمكن أن تثير شكوك جوهرية حول قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود شك مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإيضاحات. إن إستنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في عدم قدرة الصندوق على تحقيق مبدأ الإستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة على نحو يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، إن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال الفترة من 21 يوليو 2024 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2025 أية مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق على وجه يؤثر ماديا في نشاط الصندوق أو مركزه المالي مشيرين إلى إيضاح رقم (5) حول البيانات المالية.

قيس محمد النصف
مراقب حسابات مرخص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

دولة الكويت: 2 فبراير 2026

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	31 ديسمبر 2025
		دولار أمريكي
الموجودات		
نقد ونقد معادل	5	**18,901,611**
استثمار في وكالات	6	**21,150,000**
إيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى	7	**261,380**
مجموع الموجودات		**40,312,991**
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات:		
مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	8	**80,473**
مجموع المطلوبات		**80,473**
حقوق الملكية:		
رأس المال	9	**37,970,423**
إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات		**577,238**
أرباح مرحلة		**1,684,857**
مجموع حقوق الملكية		**40,232,518**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**40,312,991**
صافي قيمة الموجودات للوحدة	10	**1.060**

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 17 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

شركة بيتك كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)
مدير الصندوق

الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

صندوق بيتك كابيتال لأسواق النقد بالدولار الأمريكي
دولة الكويت

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للفترة من 21 يوليو 2024 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	للفترة من 21 يوليو 2024 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2025
		دولار أمريكي
الإيرادات:		
إيرادات عوائد		**1,851,096**
مجموع الإيرادات		**1,851,096**
المصاريف:		
أتعاب مدير الصندوق	11	**93,911**
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	12، 13	**40,960**
مصاريف عمومية وإدارية		**31,368**
		166,239
ربح الفترة		**1,684,857**
الدخل الشامل الآخر للفترة		-
مجموع الدخل الشامل للفترة		**1,684,857**

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 17 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

صندوق بيتك كابيتال لأسواق النقد بالدولار الأمريكي
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للفترة من 21 يوليو 2024 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2025

	رأس المال	إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات	أرباح مرحلة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إشتراكات خلال الفترة	121,993,164	3,483,452	-	125,476,616
إستردادات خلال الفترة	(84,022,741)	(2,906,214)	-	(86,928,955)
مجموع الدخل الشامل للفترة	-	-	1,684,857	1,684,857
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	**37,970,423**	**577,238**	**1,684,857**	**40,232,518**

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 17 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

صندوق بيتك كابيتال لأسواق النقد بالدولار الأمريكي
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية
للفترة من 21 يوليو 2024 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2025

	للفترة من 21 يوليو 2024 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2025
	دولار أمريكي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:	
ربح الفترة	**1,684,857**
تسويات:	
إيرادات عوائد	**(1,851,096)**
	(166,239)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:	
استثمار في وكالات	**(21,150,000)**
إيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى	**(11,955)**
مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	**80,473**
إيرادات عوائد مستلمة	**1,601,671**
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	**(19,646,050)**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:	
المحصل من الإشتراكات	**125,476,616**
المدفوع للإستردادات	**(86,928,955)**
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية	**38,547,661**
صافي الزيادة في نقد ونقد معادل	**18,901,611**
نقد ونقد معادل في نهاية الفترة (إيضاح 5)	**18,901,611**

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 17 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

إن صندوق بيتك كابيتال لأسواق النقد بالدولار الأمريكي ("الصندوق") هو صندوق أسواق نقد مفتوح ويقع مقره في دولة الكويت. تم تأسيس الصندوق بتاريخ 21 يوليو 2024 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) لمدة خمسة عشر سنة كصندوق أسواق نقد مفتوح وفقاً لأحكام المرسوم بالقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتعليمات المتعلقة به.

يهدف الصندوق إلى السعي لتحقيق عائد على الأموال المستثمرة بطريقة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وذلك من خلال الاستثمار في أدوات نقدية قصيرة ومتوسطة المدى والإيداعات لدى البنوك وفقا لنظم الودائع لديها، والصكوك الإسلامية التي قد تطرحها الجهات الحكومية والبنوك والشركات ذات الجودة العالية (علما أنه لن تتضمن الأنشطة التجارية أية أنشطة تمويل مباشر أو غير مباشر). كما قد يستثمر الصندوق في صناديق أسواق نقد أخرى ذات الأهداف الاستثمارية المماثلة.

تبدأ السنة المالية للصندوق في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة وتستثنى من ذلك السنة المالية الأولى للصندوق فتبدأ من تاريخ قيده في سجل الصناديق الإستثمار لدى الهيئة وتنتهي في تاريخ انتهاء السنة المالية التالية، وعليه فإن السنة المالية الأولى للصندوق ستكون للفترة من 21 يوليو 2024 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2025.

إن مدة الصندوق 15 سنة تبدأ من تاريخ قيده في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة وتجدد لمدد مماثلة بعد موافقة هيئة أسواق المال.

قام مدير الصندوق بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للصندوق وذلك وفقا للقرار رقم (11) لسنة 2024 الصادر من قبل هيئة أسواق المال بشأن ضوابط تقويم أو دراسة الانخفاض في القيمة للأصول، وتم إعتماد النظام الأساسي المعدل من قبل هيئة أسواق المال بتاريخ 27 نوفمبر 2024.

إن شركة بيتك كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) هي مدير الصندوق، وهي شركة تابعة لبيت التمويل الكويتي (الشركة الأم لمدير الصندوق).

إن الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) هي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق وحافظ السجل.

إن عنوان مدير الصندوق المسجل هو ص.ب. 3946، الصفاة 13040 ساحة الصفاة - برج بيتك - الطابق 32 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على اصدار البيانات المالية من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار بتاريخ 2 فبراير 2026.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2024

قام الصندوق بتطبيق لأول مرة بعض المعايير والتعديلات التي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 (ما لم يذكر خلاف ذلك). لم يقم الصندوق بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر صدر ولكن لم يسر بعد.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16: التزام التأجير في عمليات البيع وإعادة التأجير

تحدد التعديلات ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 16 المتطلبات التي يستخدمها البائع-المستأجر في قياس التزام التأجير الناشئ عن معاملة البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم اعتراف البائع-المستأجر بأي مبلغ من الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

لم يكن للتعديلات تأثير على البيانات المالية للصندوق.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2024 (تتمة)

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 - تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة

تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 متطلبات تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة. وتوضح التعديلات ما يلي:

- ما المقصود بحق تأجيل التسوية.
- لا بد أن يتحقق حق التأجيل في نهاية فترة البيانات المالية.
- لن يتأثر ذلك التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحق التأجيل.
- يتحقق ذلك فقط إذا تمثلت الأداة المشتقة المضمنة في التزام قابل للتحويل في أداة حقوق ملكية وذلك في حالة ألا يؤثر الالتزام على تصنيفها.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب من المنشأة تقديم الإفصاح عندما يتم تصنيف الالتزام الناشئ عن اتفاقية القرض كغير متداول ويكون حق المنشأة في تأجيل التسوية مشروطاً بالامتثال للاتفاقيات المستقبلية خلال اثني عشر شهراً.

لم يكن للتعديلات تأثير على البيانات المالية للصندوق.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 - ترتيبات تمويل الموردين

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات توضح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتتطلب إفصاحاً إضافياً عن هذه الترتيبات. تهدف متطلبات الإفصاح في التعديلات إلى مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم تأثيرات ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية والتعرض لمخاطر السيولة.

لم يكن للتعديلات تأثير على البيانات المالية للصندوق.

ب) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة لكنها غير سارية بعد

هناك عدد من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تسري في الفترات المحاسبية المستقبلية والتي قرر الصندوق عدم تطبيقها مبكراً.

تسري التعديلات التالية على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2025:

- عدم قابلية الصرف (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (21) تأثير التغير في تحويل سعر صرف العملة الأجنبية).

تسري التعديلات التالية على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2026:

- تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية 7).

تسري المعايير والتعديلات التالية على فترة التي تبدأ في 1 يناير 2027:

- المعيار الدولي للتقارير المالية 18 العرض والإفصاح في البيانات المالية.
- المعيار الدولي للتقارير المالية 19 الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق.

3. السياسات المحاسبية المادية

3.1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية")، والنظام الأساسي للصندوق والإرشادات الصادرة عن هيئة أسواق المال.

3.2 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية.

تم عرض هذه البيانات المالية بالدولار الأمريكي وهو عملة التشغيل والعرض للصندوق عند إعداد البيانات المالية.

إن إعداد البيانات المالية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، تتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المادية كما يتطلب من إدارة الصندوق اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، يتضمن الإيضاح رقم 4 الأحكام والتقديرات المادية التي يتم اتخاذها في إعداد البيانات المالية وتأثيرها.

فيما يلي السياسات المحاسبية الرئيسية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية:

3.3 عرض الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي

تتطلب طبيعة نشاط الصندوق، كونه منشأة مؤسسة لأغراض الاستثمار تصنيف الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي وفقاً لسيولتها في ترتيب تنازلي، حيث تعتقد الإدارة أن هذا العرض يقدم معلومات ذات صلة وموثوقية أكثر بأنشطة الصندوق. إن هذه الطريقة في عرض الموجودات والمطلوبات تتطلب تقديم معلومات أخرى حول تواريخ استحقاق كافة الموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاحات حول البيانات المالية. يقدم الصندوق هذه المعلومات بناء على طول مدة التعاقد المتبقية كما في تاريخ البيانات المالية.

تتضمن الموجودات المالية للصندوق بصفة رئيسية نقد ونقد معادل، استثمار في وكالات وإيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى.

تتضمن المطلوبات المالية للصندوق بصفة رئيسية مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة أخرى.

يتم عرض المبالغ المتوقع تحصيلها للموجودات أو دفعها فيما يتعلق بالمطلوبات بالحد الأدنى في الإيضاحات كموجودات ومطلوبات مستحقة خلال سنة من تاريخ البيانات المالية، مع ذلك فإن الصندوق ليس لديه أي موجودات أو مطلوبات مستحقة خلال فترة أكثر من سنة من تاريخ البيانات المالية.

3.4 الأدوات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يكون الصندوق طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد ونقد معادل، استثمار في وكالات، إيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى ومصاريف مستحقة وأرصدة دائنة أخرى.

3. السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

3.4 الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية:

التصنيف والإعتراف المبدئي

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصندوق بإدارة موجودات الصندوق وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

إن الموجودات المالية المصنفة في البيانات المالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 هي كما يلي:
- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.

إلغاء الإعتراف

يتم إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في أحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليه الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركته فيه.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كما يلي:

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي كلا من الشرطين التاليين وألا يكون مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
- محتفظ به في إطار نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصل لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ معينة، تدفقات نقدية تعتبر فقط مدفوعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

إن أدوات الدين بالتكلفة المطفأة يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الإعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر عند إلغاء الإعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة نقد ونقد معادل، استثمار في وكالات وإيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى.

نقد ونقد معادل

يتضمن نقد ونقد معادل، أرصدة بالبنوك و استثمار في وكالات قصيرة الأجل، والتي لها فترة استحقاقات تعاقدية خلال فترة أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع.

استثمار في وكالات

إن استثمار في وكالات يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من ثلاثة شهور.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

3. السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

3.4 الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية:

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 من الصندوق عمل مخصص الخسائر المتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة لكافة أدوات الدين غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يعتمد نموذج "خسائر الائتمان المتوقعة" على التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة بموجب العقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق تسلمها. عندئذ يتم خصم النقص على نحو تقريبي لمعدل الفائدة الفعلية الأصلية للأصل.

المطلوبات المالية:

يتم الإعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة التنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

3.5 رأس المال

يقوم الصندوق بإصدار الوحدات القابلة للإسترداد، وهي قابلة للإسترداد وفقاً لخيار حملة الوحدات وتصنف كحقوق ملكية وفقاً للتعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32، ويمكن إعادة الوحدات القابلة للإسترداد إلى الصندوق في أي وقت مقابل نقد يساوي حصة نسبية من قيمة صافي موجودات الصندوق.

3.6 المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام حالي قانوني أو محتمل ناتج من حدث سابق وتكون تكاليف سداد الالتزام محتملة الوقوع ويمكن قياسها بصورة موثوق منها. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية.

3.7 تحقق الإيرادات

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 15 إطار عمل واحد وشامل لتحديد إمكانية تحقق الإيرادات وحجم وتوقيت تحققها. ويتطلب الإعتراف بالإيراد تسجيل المبلغ الذي يعكس المقابل الذي يتوقع الصندوق استحقاقه مقابل بيع بضاعة أو تأدية خدمات للعملاء.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 15 مراعاة الأراء، مع الأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائه. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد. كما يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

3. السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

3.7 تحقق الإيرادات (تتمة)

يتم الاعتراف بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما يقوم الصندوق بأداء التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأديه الخدمات المتفق عليها لعملائه. ويقوم الصندوق بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت وليس في وقت محدد وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي يقدمها أداء الصندوق ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قام الصندوق بالأداء، أو
- أداء الصندوق ينشئ أو يحسن الأصل الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء الصندوق لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للصندوق، و للصندوق حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. يأخذ الصندوق العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للصندوق حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن يقوم الصندوق بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

حيث أن إيرادات الصندوق تتمثل بشكل رئيسي في إيرادات عوائد والتي تقع خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتمثل إيرادات الصندوق فيما يلي:

إيرادات العوائد
يتم إثبات إيرادات العوائد على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة العائد الفعلي.

3.8 العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي حسب أسعار الصرف السائدة عند تاريخ المعاملة. ويتم تحويل جميع الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ البيانات المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فرق أسعار التحويل في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بالتكلفة التاريخية حسب سعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة.

3.9 توزيعات أرباح

يجوز لمدير الصندوق وفق ما يراه مناسبا لصالح الصندوق والمشتركين فيه تحديد الجزء الذي يجري توزيعه على حملة الوحدات، وذلك بشكل ربع سنوي أو سنوي أو بعد إصدار البيانات المالية الربع سنوية أو البيانات المالية السنوية، ويعلن عن

التوزيع وموعده وقيمته من خلال وسائل الإتصال الحديثة التي يختارها العميل، ويجوز للمدير التوزيع بشكل نقدي أو عن طريق توزيع وحدات مجانية في الصندوق بواقع القيمة الاسمية للوحدات أو بالطريقتين معا، مع اخطار جهة الإشراف بذلك. ويجوز لمدير الصندوق الاحتفاظ بجزء أو كل الأرباح كإحتياطي نقدي أو لإعادة استثمارها لتقوية المركز المالي للصندوق.

4. التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية المادية

إن إعداد البيانات المالية للصندوق يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات في تاريخ البيانات المالية. يمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

الأحكام المحاسبية

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، قامت الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات بتحديد المبالغ المثبتة في البيانات المالية. إن أهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

وضع الصندوق بصفته طرف أصيل
يقوم الصندوق بانتظام باجراء مراجعة وتقييم لتحديد ما اذا كان وضعه الحالي كطرف أصيل أو وكيل في معاملاته التجارية قد طرأ عليه أي تغيير. تشمل هذه المراجعة والتقييم أي تغيير في العلاقة الكلية ما بين الصندوق والأطراف الأخرى التي يتعامل معها الصندوق والتي يمكن أن تعني أن وضعه الحالي كطرف أصيل أو وكيل قد تغير. ومثال ذلك اذا حدثت تغيرات على حقوق الصندوق أو الأطراف الأخرى يقوم الصندق بإعادة النظر في وضعه كطرف أصيل أو وكيل. إن التقييم الأولي ياخذ في الاعتبار ظروف السوق التي في الأصل قادت الصندوق إلى إعتبار نفسه طرف رئيسي يعمل اصاله عن نفسه أو وكيل في ترتيبات عقود الإيرادات، وقد توصل الصندوق إلى نتيجة انه يعمل اصالة عن نفسه في كافة العقود والترتيبات التي ينتج عنها إيرادات للصندوق.

المطلوبات المحتملة
إن المطلوبات الطارئة هي التزامات محتملة تنشأ عن أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع أحداث مستقبلية لا تدخل بالكامل ضمن سيطرة إدارة الصندوق. يسجل الصندوق مخصصات للمطلوبات الطارئة عند اعتبار أن الخسارة منها محتملة وأنه يمكن قياسها بشكل موثوق فيه. عند تحديد ما إذا كان يجب إدراج هذه المخصصات والمبالغ ذات الصلة أم لا، ينبغي ممارسة أحكام هامة صادرة عن الإدارة. يستخدم الصندوقالمبادئ والمعايير المقررة في المعايير الدولية للتقارير المالية وأفضل الممارسات السائدة في القطاع الذي يعمل فيه عند اتخاذ مثل هذه الأحكام.

5. نقد ونقد معادل

	31 ديسمبر 2025
	دولار أمريكي
نقد لدى البنوك	**101,611**
استثمار في وكالات (أ)	**18,800,000**
	18,901,611

(أ) يتمثل هذا البند في استثمار في وكالات بالدولار الأمريكي مودعة لدى بنوك محلية، وتحقق معدل عائد فعلي يتراوح من 4.00% إلى 4.50% سنوياً. إن الاستثمار في وكالات لديها استحقاقات تعاقدية خلال فترة أقل من ثلاثة أشهر.

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، تجاوزت نسبة استثمار في بعض الوكالات إضافة إلى تلك التي تستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة أشهر (إيضاح 6) ما نسبته 25% من صافي أصول الصندوق مما يتعارض مع المادة رقم (15) من النظام الأساسي للصندوق. بموجب كتاب صادر من هيئة أسواق المال بتاريخ 3 أغسطس 2024، تم الموافقة على تجاوز استثمار أصول الصندوق في الودائع أو ما يقابلها في المصارف الإسلامية الكويتية لدى جهة واحدة ما نسبته 25% من صافي قيمة أصول الصندوق وذلك بناء على طلب مدير الصندوق بتاريخ 31 يوليو 2024.

6. استثمار في وكالات

يمثل هذا البند استثمار في وكالات بالدولار الأمريكي لدى بنوك محلية، وتحقق معدل عائد فعلي يتراوح من 4.05% إلى 4.50% سنوياً. إن الاستثمار في وكالات لديها استحقاقات تعاقدية أكثر من ثلاثة أشهر.

7. إيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى

	31 ديسمبر 2025
	دولار أمريكي
إيرادات عوائد مستحقة	249,425
مصاريف مدفوعة مقدما	11,955
	261,380

8. مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة أخرى

	31 ديسمبر 2025
	دولار أمريكي
أتعاب مدير الصندوق المستحقة	5,357
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة	10,786
اشتراكات مقبوضة مقدماً (أ)	58,766
مصاريف مستحقة	5,564
	80,473

(أ) يمثل بند إشتراكات مقبوضة مقدماً في إشتراكات وحدات تم استلامها من قبل الصندوق وتم إدراجها ضمن بند مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة أخرى كما في 31 ديسمبر 2025. لاحقاً لتاريخ البيانات المالية قام الصندوق بإصدار الوحدات.

9. رأس المال

إن رأس مال الصندوق متغير ويتراوح من 7,000,000 دولار أمريكي كحد أدنى إلى 1,000,000,000 دولار أمريكي كحد أقصى، مقسما إلى وحدات متساوية القيمة بقيمة إسمية 1 دولار أمريكي للوحدة، ويتم تسديد قيمة الوحدات نقدا عند الاكتتاب أو الاشتراك فيما لا يجوز أن يقل رأس مال الصندوق عن 2,000,000 دينار كويتي أو ما يعادله بالدولار الأمريكي. على مدير الصندوق - في حالة انخفاض رأس مال الصندوق عن الحد الأدنى - أن يخطر الهيئة خلال خمسة أيام عمل من تاريخ انخفاض رأس المال، وللهيئة اتخاذ ما تراه مناسباً في كل حالة - بما يحقق مصلحة حملة الوحدات.

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ رأس مال الصندوق المصدر والمدفوع 37,970,423 دولار أمريكي.

10. صافي قيمة الموجودات للوحدة

	31 ديسمبر 2025
مجموع الموجودات (دولار أمريكي)	40,312,991
مجموع المطلوبات (دولار أمريكي)	(80,473)
صافي الموجودات (دولار أمريكي)	40,232,518
عدد الوحدات القائمة (وحدات)	37,970,423
صافي قيمة الموجودات للوحدة (دولار أمريكي)	1.060

11. أتعاب مدير الصندوق

يتقاضى مدير الصندوق أتعاب إدارة سنوية قدرها 1% من القيمة الصافية لأصول الصندوق، ويحق لمدير الصندوق التنازل عنها أو عن جزء منها وفقاً لما يراه مناسباً في حالات انخفاض حجم أصول الصندوق (AUM) مما يؤدي إلى تعزيز العوائد لحملة الوحدات. أو في حالات تحقيق الاستقرار والتوازن للعائد المحقق للمستثمرين. ويتم إحتسابها بشكل إسبوعي ويتم خصمها وسدادها بشكل شهري.

قام مدير الصندوق بإحتساب أتعاب الإدارة للفترة من 21 يوليو 2024 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2025 بنسبة تتراوح من 0.15% إلى 1% من القيمة الصافية لأصول الصندوق ويتم إحتسابها بشكل إسبوعي.

12. أتعاب أمين الحفظ

يتم إحتساب أتعاب أمين الحفظ بشكل أسبوعي ويتم خصمها وسدادها مباشرة بشكل ربع سنوي كما يلي:
- نسبة 0.05% أتعاب سنوية من صافي أصول الصندوق لأول 45 مليون دولار أمريكي،
- نسبة 0.04% أتعاب سنوية من صافي أصول الصندوق من 45 مليون دولار أمريكي حتى 120 مليون دولار أمريكي،
- نسبة 0.035% أتعاب سنوية من صافي أصول الصندوق التي تتخطى 120 مليون دولار أمريكي.
- يتقاضى أمين الحفظ أتعابا سنوية تبلغ قيمتها 1,000 دينار كويتي نظير القيام بحفظ سجل حملة الوحدات.

13. أتعاب مراقب الاستثمار

يتم إحتساب أتعاب مراقب الاستثمار بشكل أسبوعي ويتم خصمها وسدادها مباشرة بشكل ربع سنوي كما يلي:
- نسبة 0.05% أتعاب سنوية من صافي أصول الصندوق لأول 45 مليون دولار أمريكي،
- نسبة 0.04% أتعاب سنوية من صافي أصول الصندوق من 45 مليون دولار أمريكي حتى 120 مليون دولار أمريكي،
- نسبة 0.035% أتعاب سنوية من صافي أصول الصندوق التي تتخطى 120 مليون دولار أمريكي.

14. الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

تمثل هذه المعاملات تلك التي تمت مع حاملي الوحدات، مدير الصندوق، أمين الحفظ ومراقب الاستثمار والشركة الأم لمدير الصندوق وأطراف ذات صلة أخرى. إن أسعار وشروط هذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، أو أنه بالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي يتم الموافقة عليها من قبل مدير الصندوق. إن الأرصدة والمعاملات المادية مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2025
	دولار أمريكي
الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:	
نقد في حساب بنكي لدى الشركة الأم لمدير الصندوق	**89,110**
استثمار في وكالات لدى الشركة الأم لمدير الصندوق	**16,250,000**
إيرادات عوائد مستحقة من الشركة الأم لمدير الصندوق	**96,538**
أتعاب مدير الصندوق المستحقة (إيضاح 8)	**5,357**
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة (إيضاح 8)	**10,786**

	للفترة من 21 يوليو 2024 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2025
	دولار أمريكي
المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:	
إيرادات عوائد	**658,569**
أتعاب مدير الصندوق	**93,911**
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	**40,960**

يجب ألا تقل مشاركة مدير الصندوق في وحدات الصندوق عن مبلغ 350,000 دولار أمريكي وبما لا يقل عن مبلغ 100,000 دينار كويتي كحد أدنى، ولايجوز أن يتعدى عدد الوحدات المملوكة بها من قبل مدير الصندوق نسبة 50% من رأس مال الصندوق المصدر. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ عدد الوحدات المملوكة لمدير الصندوق 350,000 وحدة.

15. إدارة المخاطر المالية

إدارة مخاطر رأس المال

تتشمل الموارد المالية للصندوق في مجموع حقوق الملكية. إن قيمة حقوق الملكية المتاحة لحاملي الوحدات يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نتيجة الإشتراكات والإستردادات التي تتم بواسطة حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة الموارد المالية هو حماية قدرة الصندوق على الإستمرارية لتوفير عوائد لحاملي الوحدات ومنافع للمستخدمين الخارجين وكذلك للإبقاء على موارد مالية تدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

يراقب مدير الصندوق موارده المالية على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات القابلة للإسترداد.

مخاطر سعر العائد

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر العائد لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات العائد المتغير. إن أسعار العائد الفعلي والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في سعر العائد مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح الصندوق من خلال أثر تغيير معدل العائد.

	31 ديسمبر 2025		
	الزيادة / (النقص) في معدل العائد	الرصيد كما في 31 ديسمبر	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
	%	دولار أمريكي	دولار أمريكي
استثمارات في وكالات	± 0.5%	39,950,000	± 199,750

مخاطر الائتمان

إن خطر الإئتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان تتمثل أساسا في النقد والنقد المعادل، استثمارات في وكالات وإيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى. إن النقد والنقد المعادل واستثمارات في وكالات مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة.

إن الحد الأعلى لتعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد والنقد المعادل، استثمارات في وكالات وإيرادات مستحقة وأرصدة مدينة أخرى.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض الصندوق لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدولار الأمريكي. ويمكن للصندوق تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامه لمشتقات الأدوات المالية. ويحرص الصندوق على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدولار الأمريكي. لا يتعرض الصندوق حالياً بشكل جوهري لهذه لمخاطر.

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الصندوق على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماته المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر يقوم الصندوق بالاستثمار في الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للصندوق من خلال الإحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

إن جميع المطلوبات المالية تستحق خلال فترة لا تتجاوز 3 أشهر من فترة التقرير.

16. قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

كما في 31 ديسمبر 2025، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدر مدير الصندوق أن القيمة العادلة لموجوداته ومطلوباته المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

عناية السادة /شركة بيتك كابيتال للاستثمار المحترمون

مدير الصندوق

الموضوع: التقرير النهائي لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي عن الفترة المالية 2025/01/01 – 2025/12/31م

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

يسرنا أن نرفق لكم تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي عن الفترة المالية 2025/01/01 – 2025/12/31م

وفي هذا الصدد فإن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي يؤكد على النقاط التالية:

- ضرورة عرض التقرير المرفق على الهيئة الإدارية للصندوق والسادة حملة الوحدات، التزاما (بالمادة 2-18-6) الواردة في الكتاب الثالث عشر (أنظمة الاستثمار الجماعي) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتعديلاتها.
- وكذلك نؤكد ضرورة نشر هذا التقرير ضمن التقرير السنوي للصندوق وتمكين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من عرض التقرير على السادة حملة الوحدات من خلال حضور الجمعية العمومية، التزاما (بالمادة 2-18-6) الواردة في الكتاب الثالث عشر (أنظمة الاستثمار الجماعي) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتعديلاتها..

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

يحيى محمد الحمادي
الرئيس التنفيذي

التاريخ: 03 / 02 /2026

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

السادة/ حملة وحدات صندوق بيتك كابيتال لأسواق النقد بالدولار الأمريكي المحترمون

الموضوع: التقرير النهائي للتدقيق الشرعي الخارجي
عـن الفتـــرة الماليـــة 2025/01/01-2025/12/31

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فإن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، في يوم الثلاثاء، 15 شعبان، 1447، الموافق 2026/02/03م وبعد النظر في المعلومات الواردة إلينا بناء على طلب حصر العمليات والأنشطة المنفذة خلال الفترة المذكورة أعلاه، والقيام بالزيارات الميدانية، ودراسة الردود والمرفقات وفي ضوء ما سبق؛ يعرض المكتب لكم تقريره التالي حسب متطلبات هيئة أسواق المال:

أولا: نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي.

يقع نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي في عمل إدارة صندوق بيتك كابيتال لأسواق النقد بالدولار الأمريكي من خلال التدقيق على المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية طبقا لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

ثانيا: مسوؤلية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي.

تقوم مسوؤلية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي على التأكد من مدى التزام الصندوق بقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

كما تقع مسؤوليتنا في إبداء الرأي المستقل بناء على تدقيقنا وذلك فيما يتعلق بالأنشطة والعقود وتعاملات الأوراق المالية.

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

ثالثا: مسؤولية الصندوق.

تقع مسؤولية الهيئة الإدارية للصندوق على القيام بجميع إجراءات المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية طبقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

رابعا: أهداف تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي:

- التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية المعتمدة لدى (الشخص المرخص له – أنظمة الاستثمار الجماعي) وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.
- التأكد من المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية التي تم فحصها والاطلاع عليها بأنها متوافقة مع قرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.
- توفير معالجات شرعية للمخالفات – إن وجدت– في المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية أو طرق تنفيذها وتحديد مدة زمنية لتنفيذ هذه المعالجات وفقاً لقرارات المرجعية الشرعية المتبعة.
- القيام بالزيارات الميدانية، والتواصل مع الإدارات عن طريق البريد الإلكتروني ووسائل الاتصال السمعية والمرئية.
- تحديد إجراءات التدقيق الشرعي الخارجي للتوصل لنتائج اعمال هذا التقرير.
- الاطلاع على تقرير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي.
- تقييم كفاءة وفعالية إجراءات إدارة المخاطر الشرعية.
- تقييم مدى التزام الشخص المرخص له بقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.
- بيان المرجعية المتبعة للمعايير الشرعية لدى (الشخص المرخص له – أنظمة الاستثمار الجماعي) في حال اختلافها عن المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

خامسا: إجراءات ونتائج التدقيق

1- تم الاطلاع على الهيكل التنظيمي (الهيئة الإدارية للصندوق)
2- تم الاطلاع على الحسابات المصرفية.
3- تم الاطلاع على تقارير المدقق الشرعي الداخلي عن الفترة المالية.
4- تم الاطلاع على البيانات المالية.
5- تم فحص المحافظ الاستثمارية ومكوناتها. (لا يوجد)
6- تم فحص توزيعات الأرباح، والتأكد من تطهير الأرباح خلال الفترة. (تم الاطلاع)
7- تم الاطلاع على قرارات هيئة الرقابة الشرعية. (لا يوجد)
8- تم الاطلاع على الأنشطة والعقود والاتفاقيات المنفذة خلال الفترة. (لا يوجد)
9- تم الاطلاع على تعاملات الأوراق المالية (ودائع إسلامية بالدولار الأمريكي)
10- تم الاطلاع على اعتماد هيئة الرقابة الشرعية للسياسات والاجراءات الجديدة أو المعدلة خلال الفترة. (لا يوجد)

سادساً: تقييم كفاءة وفعالية إجراءات إدارة المخاطر الشرعية:

م	تصنيف المخاطر	تعريف المخاطر الشرعية وصورها
1	**المخاطر الشرعية العالية**	**تعريفها:** يعتبر الخطر الشرعي في المعاملات المالية إذا كان يؤثر سلباً في أنشطة العميل واستثماراتها وسمعته مما يستدعي تجنيب الأرباح. **معايير التقييم:** • تجنيب الإيرادات المحرمة التي حققتها المؤسسة. • مخالفة الإجراءات المعتمدة للمعاملات من الناحية الشرعية. • عدم تنفيذ قرارات هيئة الرقابة الشرعية أو تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالجانب الشرعي وأن يؤثر ذلك على الجانب المالي.

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

		• الإضرار الجسيم بسمعة المؤسسة نتيجة نشاط مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية. • مخالفة المؤسسة لسياسة عرض العقود الجديدة أو المعدلة على هيئة الرقابة الشرعية وكان في هذه العقود مخالفات شرعية. • الاستمرار دون تصويب مخالفة ذات مخاطر متوسطة لأكثر من ستة أشهر.
2	**المخاطر الشرعية المتوسطة**	**تعريفها:** وهي التي تؤثر في المعاملة ولكن لا تؤدي إلى بطلانها، بل يمكن إمضاؤها مع تخليصها مما يؤثر عليها، وقد تستدعي تقنية الأرباح المحصلة، وقد لا تستدعي، وقد تؤثر على سمعة العميل. **معايير التقييم:** • تأثير محدود على أرباح بعض المعاملات نتيجة خطأ شرعي في تنفيذها. • مخالفة الإجراءات المعتمدة دون التأثير على النواحي الشرعية للمعاملات. • التأثير المحدود على سمعة المؤسسة نتيجة لدخولها في أنشطة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية من غير تأثير مالي. • مخالفة المؤسسة لسياسة عرض العقود الجديدة أو المعدلة على هيئة الرقابة الشرعية (ولم يكن في العقود أو التعديل مخالفة شرعية) • مخالفة سياسة تحصيل الموافقات الشرعية على المنتجات والعمولات الجديدة قبل التعامل بها (من غير وجود مخالفة للشريعة فيها) • مخالفة سياسة عرض النشرات الإعلانية على التدقيق الشرعي الداخلي مع وجود مخالفة شرعية في تلك النشرات. • الاستمرار دون تصويب مخالفة – منخفضة المخاطر – لأكثر من 6 شهور.
3	**المخاطر الشرعية المنخفضة**	تعريفها: وهي التي لا تؤدي إلى بطلان المعاملات ولا تؤثر فيها ولا تستدعي تنقية الأرباح، ولكن تعتبر خلاف الأولى والأفضل، وقد تؤثر على السمعة. **معايير التقييم:** • مخالفة قرارات هيئة الرقابة الشرعية من غير التأثير المالي أو على سمعة المؤسسة. • مخالفة الالتزام بالتوصيات التحسينية لهيئة الرقابة الشرعية دون أثر شرعي • مخالفة سياسة عرض النشرات الإعلانية على التدقيق الشرعي الداخلي دون وجود

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

		مخالفة شرعية في تلك النشرات. • تحقق مخالفات إجرائية للمعاملات من الممكن تصويبها دون التأثير على شرعيتها.

- تم الاطلاع على السياسات والإجراءات لإدارة المخاطر الشرعية.
- تم الاطلاع على تصنيف وتوصيف المخاطر الشرعية.
- تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بمهام التدقيق وفقاً للمخاطر الشرعية.
- تم التأكد أن إجراءات المخاطر الشرعية لدى الصندوق تقوم بكفاءة وفعالية.

سابعاً: المرجعية الشرعية المتبعة:

- اعتمد الصندوق في المرجعية المتبعة على قرارات هيئة الرقابة الشرعية المعينة في الجمعية العمومية.

ثامناً: الرأي النهائي والتوصيات:

- بعد الاطلاع على المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية التي نفذت من قبل الجهات المسؤولة توصل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي إلى الرأي النهائي بعدم وجود ملاحظات على العمليات المنفذة خلال الفترة المالية المذكورة طبقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

المدقق الشرعي الخارجي
د/ عبدالعزيز خلف الجار الله

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw